وخبرا الثاني ومنها متعلق بخيرا واعاد الضمير مونثا مع كون المحلوف مذكرا باعتبار المذكور لفظا وهو اليمين والمعنى لا احلف على امر فيظهر لي بالعلم او بغلبة الظن ان غير المحلوف عليه خير منه **الا اتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني** عن حكمها وما يترتب عليها من الاثم قيل هذا قاله الصديق رضي الله عنه لما حلف لا ينفع مسطح بن اثاثة بنافعة بعد ما قال في عايشة ما قال وانزل الله براءتها وطابت نفوس المومنين وتاب الى الله من كان خاض في حديث الافك وانزل الله تعالى ولا ياتل اولوا الفضل منكم الاية اي لا يحلف اولوا الفضل منكم ان لا يصلوا قرابتهم المهاجرين فرجع الصديق الى مسطح ما كان يصله به من النفقة والحديث من افراده ٥ وبه قال **حدثنا ابو النعمان محمد بن الفضل** عارم السدوسي قال **حدثنا جرير بن حازم** الازدي قال **حدثنا الحسن** البصري قال **حدثنا عبد الرحمن بن سمرة** بفتح السين المهملة والراءين بينهما ميم مضمومة ابن حبيب وقيل كان اسمه عبد كلال نغيرته البنى صلى الله عليه وسلم قال البخاري له صحبة وكان اسلامه يوم الفتح وشهد غزوة تبوك وافتتح سجستان وغيرها في خلافة عثمان ثم نزل البصرة وليس له في البخاري الا هذا الحديث رضي الله عنه انه **قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن ابن سمرة لا تسال الامارة** بكسر الهمزة مصدر امر ولا ناهية وتسال مجزوم بلا الناهية والامارة مفعول به والفاعل مستتر يعود على عبد الرحمن وكسرت اللام لالتقاء الساكنين اي لا تسال الولاية **فانك ان اوتيتها** الفاللعطف **عن مسيلة** وجواب الشرط قوله **وكلت اليها** بضم الواو وكسر الكاف وسكون اللام

يقال وكله الى نفسه وكلا ووكولا وبهذا الامر يوكول الى ومنه قوله النابغة **كليني لهم يا اميمة ناصب** وليل اقاسيه بطيء الكواكب اي ان الامارة امر شاق لا يخرج عن عهدتها الا افراد من الرجال فلا تسالها عن تشوف نفس فانك ان سالتها تركت معها فلا يعينك الله عليها وحينئذ فلا يكون فيه كفاية لها ومن كان هذا شانه لا يولى **وان اوتيتها من** ولاني دون الكل فانك ان اوتيتها عن **غير مسيلة اعنت عليها** وعن يحتمل ان يكون بمعنى الباء اي بمسيلة اي بسبب مسيلة قال امرء القيس **تصد وتبدي عن اسيل وتتقي** بناظرة من وحش وجرة مطفل اي باسيل **واذا حلفت على يمين فرايت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك وات الذي هو خير** ظاهره تقديم التكفير على اتيان المحلوف عليه والرواية السابقة تاخيره ومذهب امامنا الشافعي ومالك والجمهور جواز التقديم على الحنث لكن يستحب كونها بعده واستثنى الشافعي التكفير بالصوم لانه عبادة بدنية فلا تقدم قبل وقتها كصوم رمضان واستثنى بعض اصحابه حنث المعصية كان حلف لا يزنى لما في التقديم من الاعانة على المعصية والجمهور على الاجزاء لان اليمين لا يحرم ولا يحلل ومنع ابو حنيفة واصحابه واشهب من المالكية التقديم لما قوله فكفر عن يمينك وات الذي هو خير فان قيل الواو لا تدل على الترتيب اجيب برواية ابي داود والنساءي فكفر عن يمينك ثم ات الذي هو خير فان قلت ما مناسبة هذه الجملة للسابقة اجيب بان الممتنع من الامارة قد يودي به الكال الى الحلف الى عدم

وحاصل المعنى انها تعرضت لتظهر في اعراضها حدة الاسيلة وتستعطفنا بحنين مثل عيون الجاذر وجرة اوعنها الى التي لها اطفال هو شرح شواهد الرضي لعبد القادر افاده ذ ع ٥٤ من شواهده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)